بعرفها في بعض مصارفه بيعا وعطاء ولا بأس ان يلبسها من صارت
له ولو نحو خائض فان ملكها شخص لها بتعت ووقف في مصالح المسجد
وان وقفها على ان تؤخذ من ريعه كما هو واقع الآن فان
الامام وقفها بلادا فان نقر الواقف شيئا اتبع والا فان لم يقفها
الناظر فله بيعها وصرفها في اخرى وان وقفها فكذلك ان لم يف فيها
جعل وان لم يشرط شيئا كما افعله الامام الواقف فانه لم يشرط شيئا واما شرط
تجديدها على سنة مع عمله بان سدة تنهار فانوا باخذ ونفاعل سبلة
كلمانة تكسي من بيت المال فليس لهم اخذها على ما اعتاده وهو ود
للحرم معروفة من اكثر المجهات وقد ذكرها الاصل وغيره لما قال الواقدي
ابراهيم الخليل على نبينا وعليه الصلاة والسلام عملها وجبريل يريه
ثم امر النبي صلى الله عليه وسلم بتجديدها ثم جددها عمر ثم عثمان ثم معاوية
ولم تزل مكة حرما وابراهيم الخليل انما اظهر حرمتها لانه حرمها كما حرم
رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة بعد ان كانت حلالا ويحتمل انه لم يحرم غير في
اشياء في سنن الاحرام او وجوبه عند دخوله ونحو صيده حتى على اهله
وشجره وحشيشه ولقطته الالمنشد وحرمة دخوله على الحلال ولو ماراً او

دفنه

ودفنه فيه ويشتري وان ظهر في واخراج نحو ثيابه وتغليظ دية
المقتول فيه واختصاص دم الحرمان واباحة صلاة لا سبب لها فيه
في وقت الكراهة ووجوب النداء اليه بنسك على من نذر صلاة بخلاف
غيره حتى حرم المدينة والاقحى وحرمة الاستقبال الكعبة واستدبارها
ببول او غائط بلا حائل قال شيخي ذراع فاكثر قدرت منه دون ثلاثة اذرع
فاقل لم يكن في بناء معتد لذكر وتضعيف الاجر في حسناته وندب
صلاة العيد في مسجده دون بقية المساجد فانها في الصحراء افضل
ولزوم الريع على من نذر به وتقرقته على مساكينه فيجوز بيع دور مكة
وشرائها واجارتها وفتح صلحا الا من اسفلها فعنوة ولم يحولوا
عليه بناء على وقوع منه والكعبة او بيت وضع في الارض للحمة والبركة
او مطلقا وهو الاصح وايات الحرم البينات هي المناسك وامن الخائف
واتحاف الجوارح كثرة الرمي والرامين على كثرة الاعصار وامتناع الطير
من العلو عليه الا للاستشفاء واستشفاء المريض به والتجاء العقوبة
لمن انتهك حرمته وانهدام كل اصحاب الفيل وغيرهم ذكر واول من بناها
الملائكة ثم آدم ثم بنوه ثم ابراهيم على نبينا وعليه الصلاة والسلام فجعل عرضه